مشكلة متراكمة على مدار سنوات.. وتبناها الوزير العبدالله لحلها بأسرع وقت ممكن

«الصحة» تطلب التقارير الخاصة بالمقيمين لفترة طويلة بالمستشفيات

طرح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الصحة الشيخ محمد العبدالله الاسبوع الماضي ملفا مهما، ومشكلة متراكمة على مدار سنوات على قيادات وزارة الصحة ومديري المناطق الصحية والمستشفيات يتمثل بحل مشكلة المرضى المقيمين في المستشفيات لمدد طويلة نتيجة رفض اهاليهم تسلمهم، او اصرارهم على البقاء لعدم وجود مكان خارج المستشفى يؤويهم، علما أن مدة إقامة البعض حسب احصائيات بعض المستشفيات وصلت الى 17 عاما، واعدادهم تتراوح في المستشفيات ما بين 50 و100 مريض تم التصريح لهم بالخروج، ولكن لم يخرجوا، ومعظمهم من المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، والاطفال.

وتتمثل طبيعة المشكلة ببقاء هؤلاء المرضى في المستشفيات واقامتهم بها لفترة طويلة وذلك لرفض اهاليهم تسلمهم والتخلي عنهم، خاصة حالات كبار السن، والذين لا يعانون من اي مرض، لكن مرحلة الشيخوخة التي يمرون بها هي السبب الاساسي الذي أدى الى تخلي اهاليهم عنهم، علما أن اعذار الاهالي لتخليهم عنهم تتمثل ايضا بعدم وجود علاج لهم، وعدم وجود من يعتني بهم في المنازل، معتبرين وجودهم في المستشفى يكفي لتلقي العلاج اللازم والعناية، كأن المستشفيات اصبحت دورا للرعاية او دورا للأيتام، اذ ان بعض الذين يرمون اهاليهم في المستشفيات يخجلون ان يضعوهم في دور المسنين، اذ يفضلون أن يضعوهم في المستشفى، لكي تكون حجتهم علاجهم في المستشفيات، وليس رميهم بدور المسنين.

وحسب تقارير الاخصائيين الاجتماعيين في بعض المستشفيات، فبعض الاهالي يرمون ذويهم بالمستشفيات ويرفضون تسلمهم، لأغراض عديدة تتمثل في استغلال بعض الأهالي للمسنين بوضعهم في المستشفى والاستيلاء على منازلهم او رواتبهم من خلال اخذ توكيل منهم، حيث اكد بعض الاخصائيين أن اكثر الحالات التي عاينوها كانت كذلك، مما يجعل هذه القضية «مجتمعية»، وخطيرة، وانسانية من الدرجة الاولى، ويجب وضع حلول لها بأسرع وقت، علما أن ضرر إقامة المرضى لمدد طويلة ليس له اثر عليهم فحسب، بل على المرضى الاخرين الذين ينتظرون الحصول على اسرة بفارغ الصبر، ووجود هؤلاء المرضى مكانهم يحرمهم من تلقي الخدمة والعلاج في المستشفيات.

الشيخ محمد العبدالله

العجمي لـ «الأنباء»: لدينا 50 مريضاً مقيماً في «العدان» لرفض أهاليهم تسلمهم ومعظمهم يمكث في المستشفى لمدة قاربت الـ 17 عاماً ويجب وضع الحلول السريعة لهذه المشكلة

نطالب بزيادة الرسوم اليومية للغرفة الخاصة في حال توقيع الطبيب المعالج والطواقم الطبية وإدارة المستشفى على خروج المريض ولم يخرج

فلاح العجمي

مصادر صحية رفيعة المستوى في وزارة الصحة اكدت في تصريح خاص لـ «الانباء» على تشديد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الصحة الشيخ محمد العبدالله على هذا الموضوع، مشيرة الى أن الوزارة ستخاطب جميع المناطق الصحية والمستشفيات بداية الاسبوع الحالي لتزويدها بآخر التقارير والاحصائيات للمرضى المقيمين في المستشفيات لمدة طويلة، حيث ستطلب الوزارة فئات المقيمين واعمارهم وجنسياتهم، واسباب مكوثهم في المستشفيات، وذلك لعزمها على وضع حلول سريعة للانتهاء من هذه المشكلة التي اعتبرتها المصادر «عويصة».

وذكرت المصادر أن وزير الصحة الشيخ محمد العبدالله مهتم جدا بهذا الموضوع، وكلف قيادات الصحة ومدراء المناطق الصحية والمستشفيات بإعداد الخطط والمقترحات والحلول لعلاج هذه المشكلة بأسرع وقت، مبينة أن قيادات الوزارة سيعدون هذه الحلول خلال اسبوعين لحل هذه المشكلة التي لها تأثير خطير على متلقي الخدمة، وحرمانهم من الحصول عليها. ولفتت المصادر الى أن من بين الحلول المقترحة التنسيق مع وزارة الشؤون لتخصيص اماكن خاصة بهم ليقيموا فيها، ونقل من يحتاج الى رعاية تلطيفية الى مركز الرعاية التلطيفية في منطقة الصباح الطبية لتلقي الخدمة.

وأكدت المصادر على أن مديري المناطق الصحية والمستشفيات سيسلمون الإحصائيات والأرقام بخصوص عدد المقيمين من المرضى في المستشفيات لفترة طويلة بداية الأسبوع المقبل، مشيرة إلى أن هذه الإحصائيات ومعرفة اعدادهم ستساهم في رسم الخطط والحلول لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة.

وحول هذا الموضوع، علق رئيس الخدمة الاجتماعية في مستشفى العدان فلاح العجمي في تصريح خاص لـ «الأنباء» على هذه القضية، قائلا: مشكلة إقامة المرضى لفترة طويلة في المستشفيات هي مشكلة خطيرة، ويعاني منها بعض المستشفيات، ومنها مستشفى العدان وتتمثل في مكوث المرضى المسنين والمعاقين من الأطفال في المستشفى لمدد طويلة، حيث وصلت مدة إقامة بعضهم من 13 إلى 17 سنة، وذلك لرفض أهاليهم تسلمهم طمعا في رواتبهم التي يتسلمها المسنون والمساعدات التي تقدم للمعاقين، مشيرا إلى أن المستشفى يضم 27 مسنا و25 معاقا أغلبهم من الكويتيين يمكثون في المستشفى منذ مدة طويلة لرفض الأهالي أخذهم.

وقال: حالات مكوث من المرضى تسبب إعاقة للمستشفى، وذلك بسبب إهمال الأهل لمرضاهم ورفضهم لتسلمهم، والتخلي عنهم، خاصة كبار السن والذين لا يعانون من مرض بل هي مرحلة الشيخوخة التي تؤدي إلى ضعف الجسد لديهم، إذ نواجه العديد من الحالات لدينا في المستشفى من كبار السن يرقدون فيها بسبب رفض تسلم أهاليهم لهم، والتخلي عنهم، وذلك بحجج عديدة منها «انه ليس لديه علاج، ولا يوجد أحد يعتني به في المنزل»، وهذا غير صحيح، علما أننا اكتشفنا استغلال بعض الأهالي للمسنين بوضعهم في المستشفى والاستيلاء على منازلهم أو رواتبهم من خلال أخذ توكيل منهم، على الرغم من قيامنا في قسم الخدمة الاجتماعية بالمستشفى بالاتصال بالأهالي ونطلب منهم تسلم مرضاهم، ولكن لا حياة لمن تنادي، علما أننا نطلب منهم إحالتهم لدار المسنين، ولكنهم يرفضون ذلك بسبب نظرة المجتمع لهم والانتقادات التي توجه لهم. وأكد العجمي على أن أضرار مكوث المرضى فترة طويلة تتمثل في شغل سرير طبي لفترة طويلة، مما يحرم المرضى الآخرين من شغله، علما أن تكلفة علاج المريض في المستشفى من علاج ورسوم الغرفة والطعام والأدوية والممرضة وغيرها تصل إلى 160 دينارا في اليوم، ولذلك يجب أن يستفيد من الخدمة الطبية أكبر عدد ممكن من المرضى، علما أن الذين يرقدون في المستشفى ليسوا من الكويتيين فقط بل هناك وافدون أيضا من المسنين يرقدون في المستشفى لفترة طويلة، موضحا أنه في حالة الوافدين نقوم بالتنسيق مع صندوق إعانة المرضى الذي يقوم بدوره بتوفير سرير طبي للمريض وتذاكر سفر له وللممرضة من المستشفى والتي ترافقه لإيصاله إلى بلاده، ومن ثم إلى أقرب مستشفى في بلده، واصفا هذه الخدمة لـ الوافدين بـ«vip». وتابع: كما يقوم صندوق إعانة المرضى مشكورا بتوفير المساعدات الطبية من أطراف صناعية، وتوفير الرسوم اللازمة لإجراء العمليات وغيرها من المستلزمات، علما أن المسألة لم تنته عند المسنين، بل إن هناك أطفالا معاقين يولدون ويتخلى عنهم أهاليهم، ويرفضون تسلمهم، حيث إن لدينا مريضا وصل مكوثه في المستشفى منذ ولادته إلى أن وصل عمره إلى 13 سنة، وتم تحويله من جناح الأطفال إلى جناح الباطنية الرجال، على الرغم من أن أهاليهم يتسلمون مخصصات مالية عنهم من قبل الهيئة العامة للإعاقة، كما يرفضون أيضا إحالته إلى الشؤون بسبب التفكير في فقد المساعدات المادية التي يحصلون عليها من الهيئة العامة للإعاقة لوجود ابن معاق لديهم.

وعن الحلول لهذه المشكلة، فقد أشار العجمي إلى بعض الحلول المقترحة لحل هذه المشكلة ومنها وجود قرارات تلزم الأهالي بتسلم مرضاهم، سواء من المسنين أو غيرهم، حيث واجهنا مشاكل عديدة وصلت إلى أن المخافر ترفض تسلمهم لعدم وجود قضايا ضدهم، كما نطالب بزيادة الرسوم اليومية للغرفة الخاصة في حال توقيع الطبيب المعالج والطواقم الطبية وإدارة المستشفى على خروجه ولم يخرج، كما يجب تشريع قانون يربط وزارة الصحة بالتأمينات الاجتماعية، بحيث انه في حال استقرار حالة المريض المسن وبعد أن يسمح له بالخروج، يوقف صرف راتبه لحين خروجه من المستشفى، وذلك كي لا يتمكن بعض الأهالي من استغلال هذه الظروف التي تمر بالمسن، وهذا يجب أن يجري على المعاقين أيضا، علما أننا نهدف من هذا كله إلى وجود المريض في منزله بين أسرته وليس في المستشفى، لأن مكوثه في المستشفى لعدة سنوات إهمال من الأسرة التي ترفض بدورها تحويله إلى دار المسنين خوفا من النظرة الاجتماعية لهم، وبالنسبة للأطفال المعاقين فهم بين نارين، بين تسلم الأهالي لمساعدات الإعاقة، وبين تركهم في المستشفى دون تسلمهم، ورفض تحويلهم للشؤون خوفا من انقطاع المساعدات المادية.واختتم العجمي تصريحه قائلا: إن عدد المقيمين في مستشفى العدان بلغ ما يقارب الـ 50 مسنا وطفلا معاقا في المستشفى رفضوا أهاليهم تسلمهم.

● عبدالكريم العبدالله

اجتماعات مكثفة في «المستشفيات» لمناقشة خطة الطوارئ

كشفت مصادر صحية مطلعة في وزارة الصحة في تصريح خاص لـ«الأنباء» عن اجتماعات مكثفة في جميع المستشفيات تبدأ اليوم الاحد لبحث خطة الطوارئ، وآلية التعامل مع الازمات، بناء على تعليمات عليا من وزارة الصحة، تزامنا مع الاوضاع التي تمر بها المنطقة، وتوجيه ضربة عسكرية لسورية، مشيرة في نفس الوقت الى أن رؤساء اقسام الطوارئ في المستشفيات تلقوا تعليمات بإجراء هذه الاجتماعات مع جميع الاطباء في اقسامهم لوضع الخطط والاليات الخاصة بخطة الطوارئ، منها آليات علاج الحالات العلاجية الطارئة.

وبينت أن وزارة الصحة كانت قد طرحت في اجتماعها برئاسة وزير الصحة الشيخ محمد العبد الله هذه الآلية الجديدة في علاج الحالات الطارئة، ومنها المتعلقة بجلطات القلب الحادة عن طريق اجراء عمليات القسطرة العلاجية لحالات الجلطات القلبية الحادة، بالاضافة الى بحث زيادة عدد مراكز القلب في البلاد، وغيرها من الامور الاخرى.

وذكرت المصادر أن المستشفيات تدرس تخصيص اجنحة للطوارئ للتعامل مع اي طارئ يمكن أن يحدث، لا قدر الله، مؤكدة أن الاجراءات التي تقوم بها المستشفيات هي اجراءات استعدادية وتجهيزية تحسبا لحدوث اي شيء.

● عبدالكريم العبدالله

اتصالات مكثفة لاستقطاب فرق أجنبية في مجال العلاج الطبيعي والتأهيل

علمت «الأنباء» من مصادر صحية مطلعة ان وزارة الصحة مازالت تجري اتصالات مكثفة مع فرق أجنبية تتبع مؤسسات علاجية متقدمة ومتطورة لاستقطابهم لتقديم خدمات العلاج الطبيعي والتأهيل في مستشفى الطب الطبيعي، مشيرة في الوقت ذاته الى أن فرق التأهيل ستقدم خدمات «الطب الطبيعي ـ العلاج الطبيعي ـ العلاج بالعمل ـ العلاج بالتخاطب ـ الأطراف الصناعية ـ الخدمة النفسية والاجتماعية ـ التغذية ـ العلاج المائي»، وغيرها من الأمور الأخرى التي تهدف وزارة الصحة من خلالها الى تقديم افضل خدمة للمرضى والمراجعين.

وذكرت المصادر ان هناك اتفاقات مبدئية مع هذه الفرق لتقديم الخدمات الطبية الخاصة بالعلاج الطبيعي والتأهيل في مستشفى الطب الطبيعي، مبينة ان الرؤية ستتضح بهذا الخصوص خلال الفترة المقبلة، مشيرة الى ان وزارة الصحة تبذل جهدا لاستقدامها على الرغم من الظروف التي تمر بها المنطقة الإقليمية، وفي ظل المواجهات العسكرية، وتوجيه ضربة عسكرية لسورية، اذ أكدت المصادر ذاتها أن الوزارة ماضية في هذا الشأن رغم كل الظروف، وذلك لأنها تضع في نصب عينيها «المرضى»، وتوفر لهم كل الإمكانيات لتقديم افضل خدمة لهم.

مصادر صحية مطلعة أخرى في وزارة الصحة، أكدت في الوقت ذاته في تصريح لـ «الأنباء» أن بعض الفرق الطبية الأجنبية التي يجري الاتفاق معها لاستقطابها الى البلاد لتقديم الخدمات الطبية بمختلف التخصصات، فضلت التباحث في هذا الشأن بعد انتهاء الأزمة الإقليمية التي تمر بها المنطقة.

● عبدالكريم العبدالله

السهلاوي: إحالة من أمضوا 30 عاما إلى التقاعد تحت الدراسة

أكد وكيل وزارة الصحة د.خالد السهلاوي مخاطبة ديوان الخدمة المدنية للاستفسار بخصوص قرار الديوان الأخير باستبدال نص البند 9 من المادة 32 من المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979، والذي يقضي باستثناء فئات معينة، بحيث تنتهي خدمتهم ببلوغهم سن الخامسة والسبعين بدلا من الخامسة والستين سواء للكويتيين او غير الكويتيين، ومن ضمنهم الاطباء والمهن الطبية.

وذكر د.السهلاوي في تصريح صحافي أن الاستفسار الموجه للديوان تضمن امرين، الاول هو تاريخ تنفيذ القرار، والثاني هو تصنيف ومعرفة ما المقصود بالمهن الطبية، علما أن هناك مهنا طبية متعددة تشمل حتى السكرتارية الطبية، مشيرا الى أن الوزارة بانتظار الرد من ديوان الخدمة المدنية بهذا الخصوص، لوضع آلية لتنفيذ هذا القرار.

وأعلن الوكيل السهلاوي عن حصر اسماء أصحاب الوظائف الاشرافية الذين تنطبق عليهم شروط الاحالة الى التقاعد لبلوغهم المدة القانونية 30 عاما، مؤكدا أن عددهم بلغ 250 موظفا، مشيرا إلى أن الوزارة مازالت تدرس الموضوع جيدا، مبينا أنه في حين الانتهاء من هذه الدراسة، فسيتم اتخاذ القرار المناسب بهذا الخصوص.

● عبدالكريم العبدالله

د.خالد السهلاوي

«الموانئ»: خطة طوارئ متكاملة في حال نشوب حروب

مع تداعيات الوضع الاقليمي، في ظل توقعات بتوجيه ضربة عسكرية للنظام السوري خلال الايام القليلة المقبلة، عقدت مؤسسة الموانئ الكويتية وطبقا لتوجيهات وزير المواصلات ورئيس مجلس إدارة مؤسسة الموانئ الكويتية عيسى الكندري ومدير عام المؤسسة الشيخ د. صباح جابر العلي، اجتماعا مع الجهات الحكومية المساندة متمثلة في كل من وزارة الداخلية (امن الموانئ) والإدارة العامة للاطفاء (مركز الاطفاء البحري) ووزارة الصحة (مركز الصحة البحري) في ميناءي الشويخ والشعيبة والإدارة العامة للجمارك والهيئة العامة للصناعة وشركة المطاحن الكويتية واتحاد الوكالات الملاحية وشركات المقاولين العاملين في ميناءي الشويخ والشعيبة وذلك لمناقشة خطة الطوارئ التي يجب اتباعها في تلك الحالات.

توفيق شهاب

واوضح مدير عام المؤسسة بالتكليف م.علي سليمان المسيليم ان المؤسسة لديها خطة طوارئ متكاملة يتم تفعيلها في حال نشوب حروب او ظروف قاهرة بيد أن فاعليتها تتوقف على المدة المتوقعة وعلى نوعية التهديد.

واشار الى ان هذه الخطة تكفل ضمان عدم توقف عمل الموانئ واعمال المناولة بها. وان خطة الطوارئ موجودة، وتم اعدادها من قبل، لكنها بحاجة الى الاطلاع والمراجعة تمهيدا لتطويرها، اذا تطلب الامر ذلك.

من جانبه، قال مدير ادارة العمليات البحرية بالانابة في ميناء الشعيبة الكابتن توفيق شهاب ان الاجتماع بحث العديد من الأمور الخاصة بآلية عمل الموانئ وذلك لضمان سير العمل بالشكل الصحيح تجنبا لاي مشاكل تحدث في الفترة القادمة وناقش الخطوات والاجراءات المتبعة ومسؤوليات وواجبات كل جهة على حدة وتحديد الموظفين المعنيين بالخطة والخطوط الساخنة بين الجهات العاملة في الموانئ وذلك لضمان وصول السفن للموانئ ووصول الحاويات والبضائع إلى الأرصفة ومناولتها بجانب المحافظة على الارواح والممتلكات.

بروفيسور أميركي يشيد بمركز الرعاية التلطيفية

أشاد استاذ العلاج التلطيفي في مركز ام دي اندرسون في ولاية تكساس الأميركية البروفسور بوريرا بالجهود الذي بذلتها وزارة الصحة من اجل تبني مركز الرعاية التلطيفية الذي يخدم مرضى السرطان، لافتا إلى أنه يعتبر خطوة كبيرة في هذا المجال. وقد سبق للمدير الاقليمي لإقليم شرق المتوسط لمنظمة الصحة العالمية د.علاء الدين علوان أن أشاد بالخدمة التي يقدمها مركز الرعاية التلطيفية أثناء زيارة قام بها للمركز وتمنى ان تعمم هذه الفكرة الرائدة على بقية دول الاقليم، واعتبره المكتب الإقليمي لشرق المتوسط مركزا مرجعيا كمنطقة تدريب، خاصة أن المنظمة الدولية كانت قد أجرت أول دورة تدريبية للطب التلطيفي بالمركز في أكتوبر عام 2012، وسوف تعقد الدورة المقبلة في نوفمبر 2013 المقبل. الجدير بالذكر أن المهتمين من دولة الامارات العربية المتحدة طلبوا زيارة المركز من أجل الاستفادة من خبراته منذ افتتاحه لإنشاء مركز مشابه في دولة الامارات. وقد أدت خدمات هذا المركز الى ارتفاع مؤشرات تحسين نوعية حياة مرضى السرطان في الكويت لتصبح افضل من كثير من دول الاقليم.

● حنان عبدالمعبود

طاقم العمل في المركز

جمعية اليرموك التعاونية
AlYarmouk Coop Society

دعـــوة

بناءً على القرار الوزاري رقم (120/ت) لسنة 2011

بشأن تنظيم إجراءات الدعوة للجمعية العمومية العادية للجمعيات التعاونية

يسر جمعية اليرموك التعاونية أن تعلن

أولاً: فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة لعام 2014/2013 - اعتباراً من اليوم الأحد الموافق 2013/09/01 ولمدة ثلاثين يوماً لتنتهي بنهاية دوام يوم الاثنين الموافق 2013/09/30 وذلك لانتخاب عدد (3) أعضاء بدلاً من المنتهية عضويتهم.

وذلك وفقاً للشروط التالية:-

1) أن يكون المرشح بالغاً من العمر (21) عاماً إحدى وعشرين سنة ميلادية أو أكثر.
2) أن يكون المرشح قد مضى على عضويته في الجمعية سنة ميلادية كاملة.
3) أن يكون المرشح مستكملاً لملف عضويته في الجمعية مع ضرورة إحضار التالي:-
   أ) البطاقة المدنية الأصلية وصورة عنها.
   ب) عدد (1) صورة شخصية.
   ج) إذن من جهة العمل للعسكريين.

ثانياً: فتح باب قبول طلبات مراقبي الحسابات الذين يرغبون في القيام بتدقيق حسابات الجمعية لعام 2014/2013 متضمناً قيمة الأتعاب التي يحددها المتقدم بالظرف المختوم وتسليمه لإدارة الجمعية وذلك خلال الفترة من اليوم الأحد الموافق 2013/09/01 ولمدة ثلاثين يوماً لتنتهي بنهاية دوام يوم الاثنين الموافق 2013/09/30.

ملاحظة: على أعضاء الجمعية العمومية الذين لم يستكملوا ملفاتهم ضرورة مراجعة الجمعية لاستكمالها وإحضار البطاقة المدنية الأصلية وصورة عنها لإرفاقها بالملف.

والله ولي التوفيق،،،

مجلس الإدارة